



معهد نيسان للوعي الديمقراطي



تحليل نتائج دراسة

المشاركة المجتمعية ورغبات الجمهور في الانتخابات النيابية
القادمة لعام ٢٠٢١

مركز الدراسات والبحوث - معهد نيسان

٢٠٢٠

عرض وتحليل نتائج الاستبيان

بيانات عامة عن المبحوثين

الفئة العمرية			التحصيل الدراسي			الجنس	
أكبر من ٤٠	٣٠-٣٩	١٨-٢٩	دراسات عليا	دبلوم - بكالوريوس	اعدادية أو اقل	انثى	ذكر
%٤٧	%٢٠	%٣٣	%١٤	%٦٦	%٢٠	%٢٤	%٧٦

المحافظات														
بغداد	بابل	كربلاء	النجف	الديوانية	المثنى	الكويت	ذي قار	ميسان	البصرة	ديالى	الانبار	صلاح الدين	كركوك	نينوى
%23,4	%5,2	%3,6	%5,1	%3,3	%1,9	%4,9	%14,4	%3,2	%24,2	%2,8	%3,4	%3,6	%0,7	%1,2

يتضح من الجدول اعلاه ان اغلب المبحوثين هم من الذكور اذ تبلغ نسبتهم **76%** ومن يحملون شهادة دبلوم - بكالوريوس **66%** والفئة العمرية أكبر من 40 هي نسبة **47%** ، اما المبحوثين من المحافظات الذين شاركوا في الإجابة على الاستبيان فمن البصرة نسبة المشاركة **24,2** وما بعدها بغداد فكانت **23,4** و تلتها ذي قار **14,4** . هذه الشريحة هي الاكثر اهتمام الاستبيان والاكثر تفهما لمدى اهمية الانتخابات والتي تعتبر احد اهم الوسائل في التغيير .

منهجية الاستبيان

صممت استمارة الاستبيان بمشاركة مجموعة من كوادر المنظمة وتم عرضها على عدد من المختصين في صناعة استطلاعات الرأي، والتي تضمنت قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة عن المبحوث تضمنت المتغيرات المستقلة: (المحافظة - نوع الجنس - التحصيل الدراسي - الفئة العمرية) .

القسم الثاني: اسئلة الاستبيان والبالغ عددها 30 سؤال حول ثلاث محاور:

المحور الاول: حول موقفك من الانتخابات السابقة واسباب مشاركتك من عدمه .

المحور الثاني: تقييمك للأداء الحكومي والبرلماني الحالي.

المحور الثالث: حول رؤيتك وموقفك ازاء القضايا المستقبلية المتعلقة بالانتخابات القادمة **2021** واستعدادك للمشاركة واي الخيارات تعد الافضل لك.

نُفذ الاستطلاع خلال الفترة **2020/8/13** ولغاية **2020/9/11** ووزع بطريقة الكترونية من خلال google forms وتمت عملية جمع البيانات وإدخالها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية: (IBM SPSS Statistics – version 23).

الفئة المستهدفة

- شارك في الاستبيان المواطنين العراقيين من كافة المحافظات باستثناء اقليم كردستان، الذكور والاناث ابتداءً من عمر 18 سنة وحسب تحصيلهم الدراسي (اقل من اعدادية – دبلوم وبكالوريوس- دراسات عليا).
- عدد المشاركين في الاستبيان بلغ 1000 مبحوث .
- معامل الصدق والثبات: Reliability Statistics
- Cronbach's Alpha : 0.768

حجم العينة

- مجتمع البحث: المواطنين العراقيين في كافة المحافظات باستثناء اقليم كردستان.
- حجم العينة: بلغ عدد المشاركين في الاستبيان 1000 مبحوث وحسب المتغيرات المستقلة ادناه:
- حسب محافظة السكن
- حسب نوع الجنس
- حسب الفئة العمرية
- حسب التحصيل الدراسي.

مؤشرات نتائج الاستطلاع

- معرفة نسبة الذين شاركوا في انتخابات 2018 ودوافع مشاركتهم .
 - معرفة نسبة الذين لم يشاركوا في انتخابات 2018 واسباب ذلك.
 - معرفة راي المبحوثين بإداء الاحزاب السياسية في المرحلة الراهنة.
 - قياس ثقة المبحوثين بإداء الحكومة الحالية في الموضوعات:
- (الخدمات-ملف النازحين-ملف حصر السلاح بيد الدولة-تفعيل قانون الاحزاب-ملف اعادة اعمار المناطق المحررة-توفير فرص عمل للشباب).
- قياس ثقة المبحوثين بإداء البرلمان الحالي بالموضوعات التالية: (ملف التشريعات المهمة-التعديلات الدستورية-قانون الانتخابات).

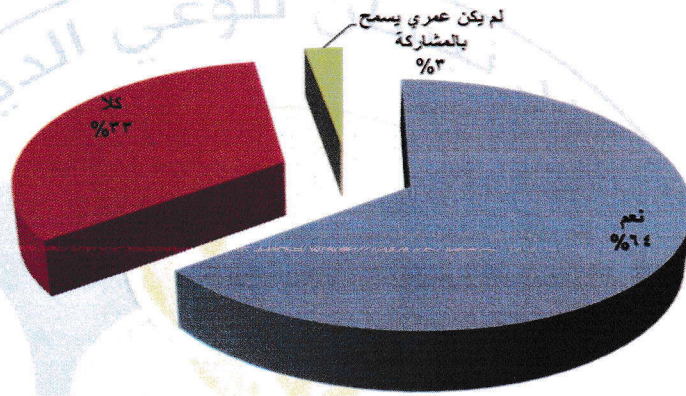
- التعرف على آراء المبحوثين حول مدى إمكانية تصدي الأحزاب الحالية المشاركة في العملية السياسية لملف الإصلاح.
- التعرف على رأي المبحوثين حول موعد الانتخابات القادمة.
- معرفة رأي المبحوثين حول مدى تأثير مشاركتهم في الانتخابات القادمة على نتائجها.
- التعرف على موقف المبحوثين من مشاركتهم في الانتخابات القادمة من عدمه.
- معرفة رأي المبحوثين حول من سيرشحون في الانتخابات القادمة من أحزاب وكيانات وشخصيات سياسية.
- معرفة رأي المبحوثين حول توجه الكيانات السياسية التي يرغبون بترشيحها في الانتخابات القادمة.
- معرفة أكثر ما يهتم المبحوثين في الكيان السياسي الذي سيصوتون له (اسمه وعنوانه أم برنامجه الانتخابي).
- معرفة رأي المبحوثين حول فكرة تأسيس كيان سياسي جديد وتحول حركة الاحتجاج إلى كيان سياسي يشارك في العملية الانتخابية القادمة.
- التعرف على رغبة المبحوثين إزاء انخراطهم في العمل السياسي تحت مظلة كيان سياسي جديد.
- التعرف على رأي المبحوثين حول مدى إمكانية حركة الاحتجاجات في تغيير شكل الحكومة القادمة.
- التعرف على رأي المبحوثين حول نتائج الانتخابات القادمة وقدرتها على إحداث تغيير على المستوى (السياسي-الخدمي - الأمني).
- معرفة رأي المبحوثين حول من سيصوتون له في الانتخابات القادمة.
- معرفة رأي المبحوثين حول أهم النقاط التي من شأنها تحقيق عملية انتخابية نزيهة.
- التعرف على رأي المبحوثين حول أهم الأسباب التي قد تدفعهم لمقاطعة الانتخابات القادمة.
- التعرف على موقف المبحوثين من فكرة إلغاء تصويت عراقي الخارج ومنتسبي الأجهزة الأمنية.

تحليل مخطط إجابات المبحوثين

تناول الاستبيان مجموعة اسئلة ، ومن خلال اجابة المبحوثين عليها يتضح الآتي:

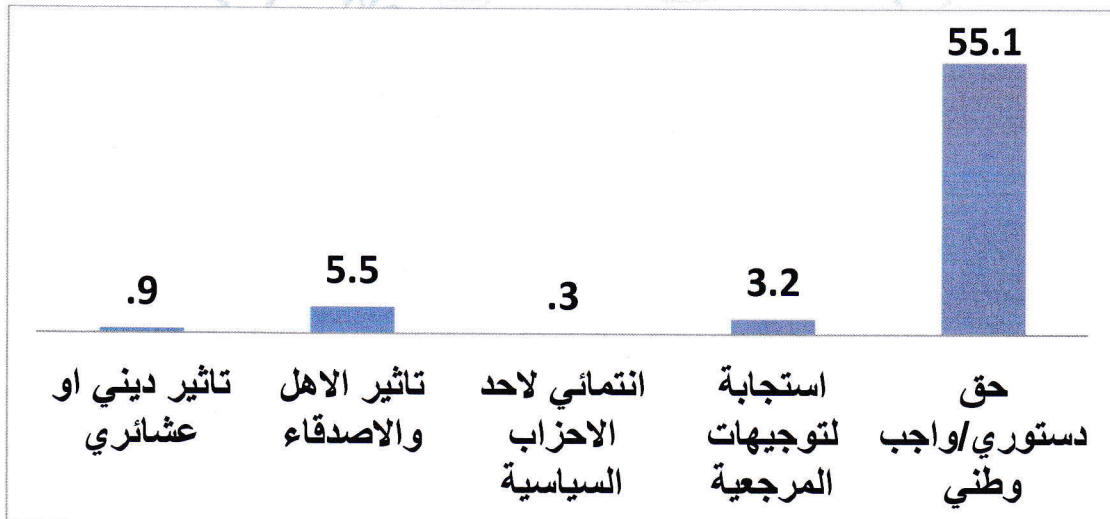
1- يبين المخطط في الشكل (1) ان المبحوثين ما نسبته **64%** قد شارك في انتخابات **2018**. وان ما نسبته **33%** لم يشارك في الانتخابات السابقة ، وان ما نسبته **3%** لم يكن عمره يسمح له في المشاركة في الانتخابات .

الشكل (1)



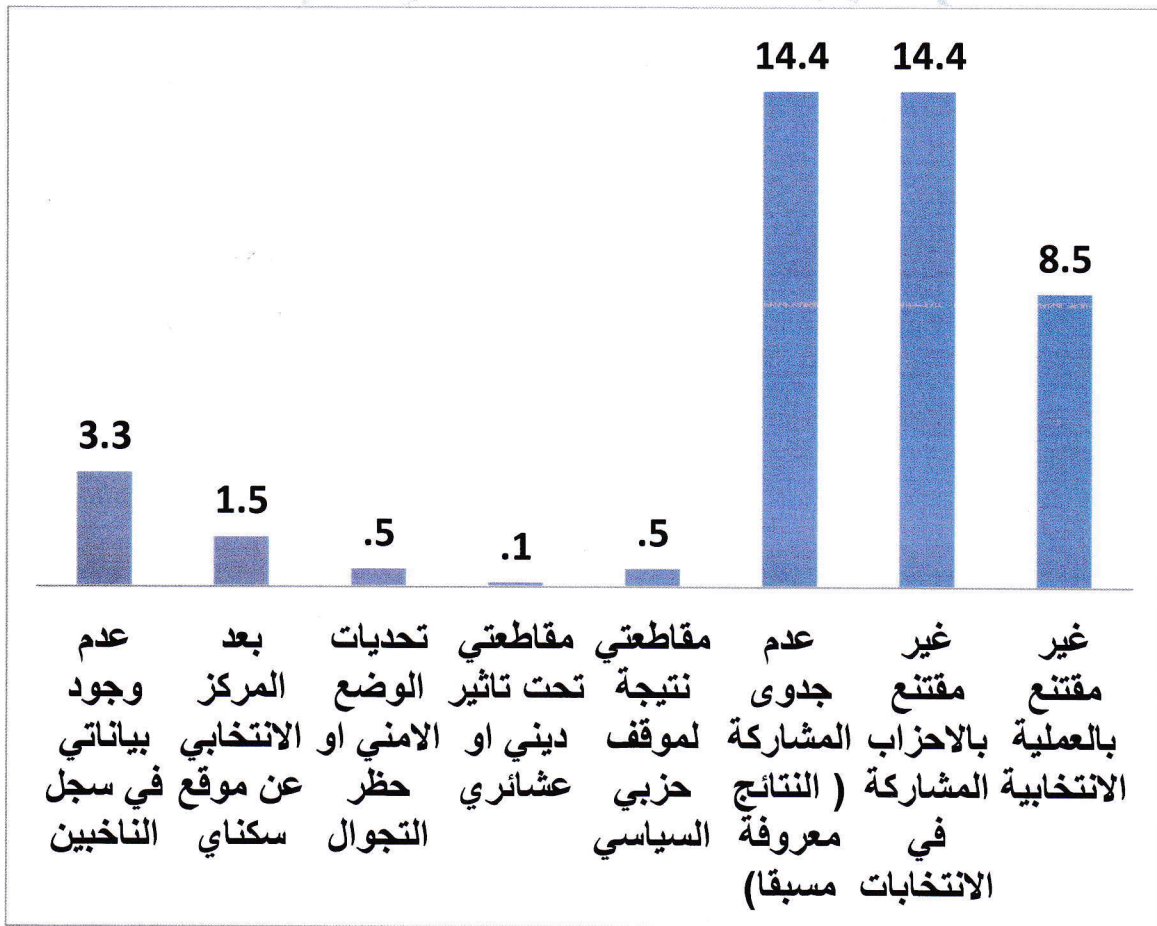
2- في الشكل (2) يتبين ان المبحوثين ما نسبته **55,1%** كان الدافع من المشاركة في الانتخابات لأنها حق دستوري وواجب وطني، وهذا يعطي مؤشر ان المجتمع اكثر وعياً في ادراك قيمة الانتخابات، وان نسبته **5,5%** كان الانتخاب بتأثير الاهل والاصدقاء، وان **3,2%** كان استجابة لتوجيهات المرجعية، وان **0,9%** كان الحافز ديني وعشائري ، وان **0,3%** لأنه انتماء لأحد الاحزاب السياسية .

الشكل (2)



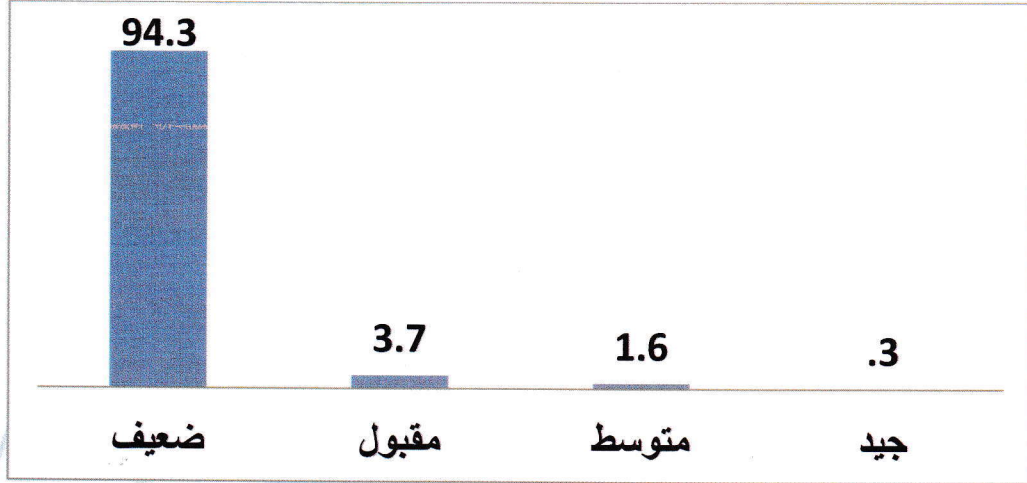
3- يتبين من الشكل (3) ان المبحوثين ما نسبته 14,4% لم يشاركوا في انتخابات 2018 لأنهم غير مقتنعين بالأحزاب المشاركة في الانتخابات التي تتكرر نفسها في كل مرحلة مع فسادها وفشلها في ادارة الحكم، وأن 14,4 اعرضوا لأنهم يعتقدون عدم جدوى المشاركة لأن النتائج معروفة مسبقاً في فوز الاحزاب نفسها التي تعاقبت على السلطة، وان نسبة 8,5% لم ينتخب لأنه غير مقتنع بالعملية السياسية، وان 3,3% لم يستطيع ان يدلوا بصوته لعدم وجود بياناته في سجل الناخبين، وان 1,5% لم يشارك بسبب بعد المركز الانتخابي عن سكناه، وان نسبة 0,5% قاطع الانتخابات نتيجة لموقف حزب سياسي، وان 0,5% لم يصوت بسبب تحديات الوضع الامني والحظر، وان 0,1% كانت مقاطعته تحت تأثير ديني او عشائري .

الشكل (3)



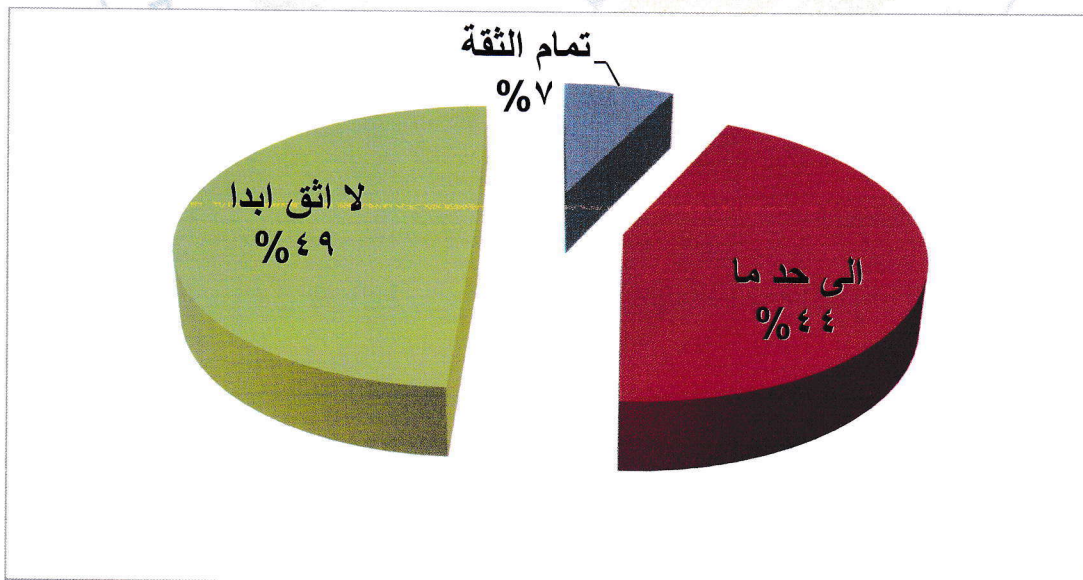
4- يتضح في الشكل (4) ان المبحوثين بنسبة 94,3% يقيمون اداء الاحزاب بالضعيف وهذا ما يعطي دلالة واضحة عن فشلها في ادارة البلد طيلة هذه السنوات وان الشعب العراقي بالعموم غير مُرَجِب بها ان تبقى في السلطة، وان 3,7% يقيمونها بالمقبول ، بينما ما نسبته 1,6% يقيمونها بمعدل المتوسط، وان 0,3% يقيمونها بالجيد.

الشكل (4)



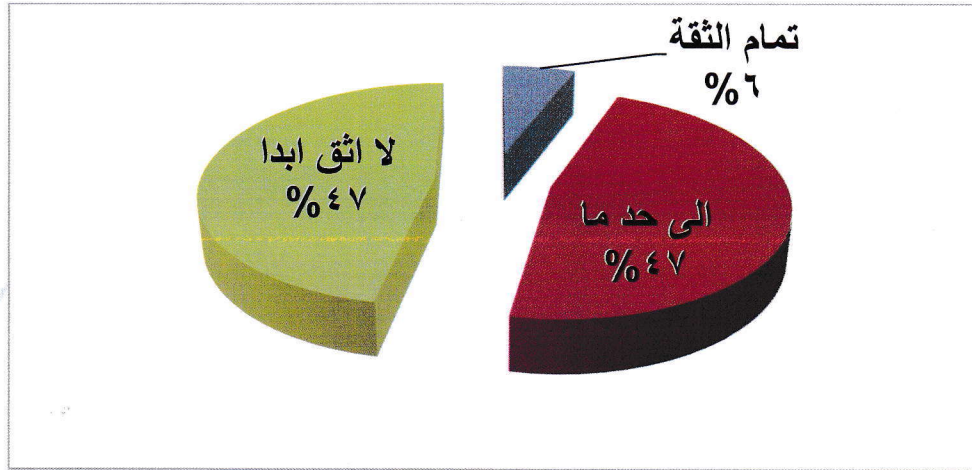
5- في الشكل (5) يتضح ان المبحوثين ما نسبته 49% لا يثق ابدأ بخطوات الحكومة الحالية المتمثلة برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في ان تقدم الخدمات الاساسية، وهذا نابع من التجارب السابقة في فشل الحكومات تحت ادارة الاحزاب الحاكمة منذ 2003، و ان 44% يرى الى حد ما يمكن الحكومة الحالية ان تقدم الخدمات الاساسية، وان 7% يثقون تمام الثقة في خطوات الحكومة الحالية لتقديم الخدمات الاساسية.

الشكل (5)



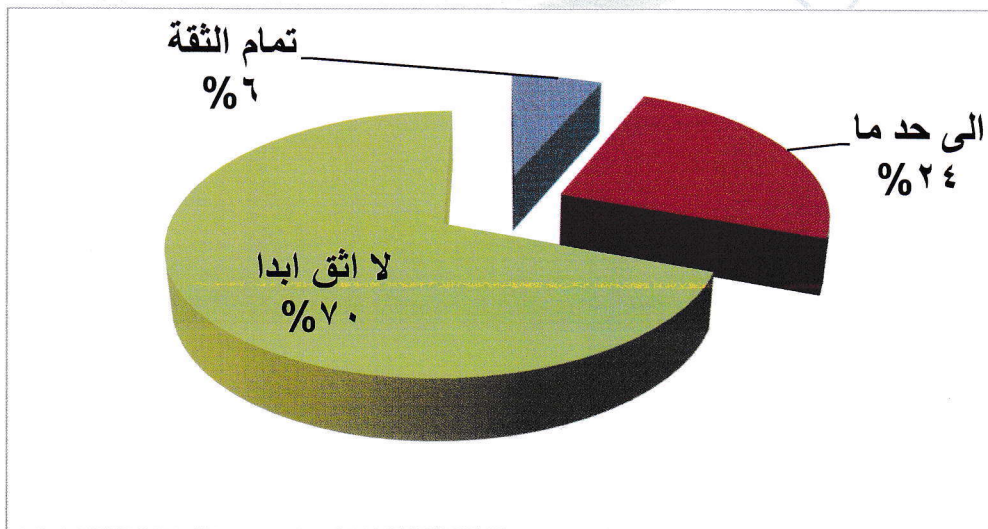
6- يتبين من الشكل (6) ان المبحوثين ما نسبته 47% لا يتقون ابدأ بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف اعادة النازحين من المناطق المحررة، وهذا يعود لعدم وجود خطة جادة في حل مشكلة النازحين وهو ما يشكل عائق كبير في ادارة الانتخابات دون حصول خروقات كما حصل في الانتخابات السابقة. وان 47% الى حد ما يتقون بخطوات الحكومة لحل مشكلة النازحين، وان 6% يتقون تمام الثقة في حل مشكلة النازحين.

الشكل (6)



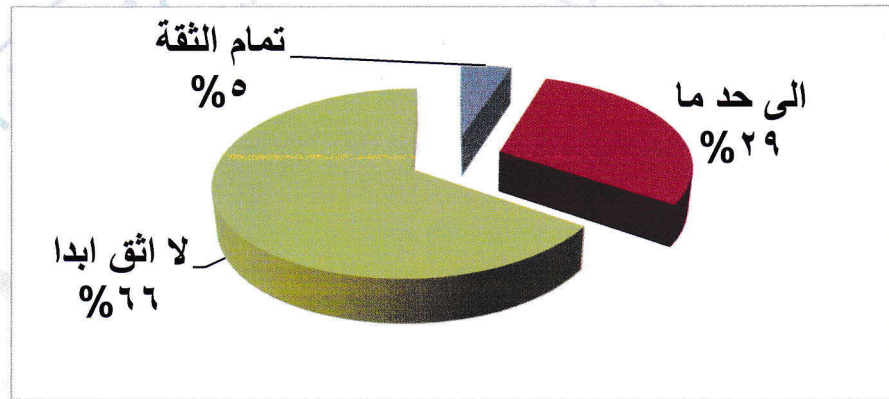
7- من الشكل (7) ان المبحوثين ما نسبته 70% لا يتقون ابدأ بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف حصر السلاح بيد الدولة، وهذا يعود الى ان الكثير من الاحزاب الحاكمة بالسلطة والمتحاصصة في ادارة الدولة هي نفسها من تمتلك مليشيات، ولها علاقة انتخابية وطيدة مع العشائر لذلك مترددة في سحب السلاح منها. وان 24% الى حد ما يتقون بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف حصر السلاح بيد الدولة. وان 6% يتقون تمام الثقة معالجة ملف حصر بيد الدولة من قبل الحكومة

الشكل (7)



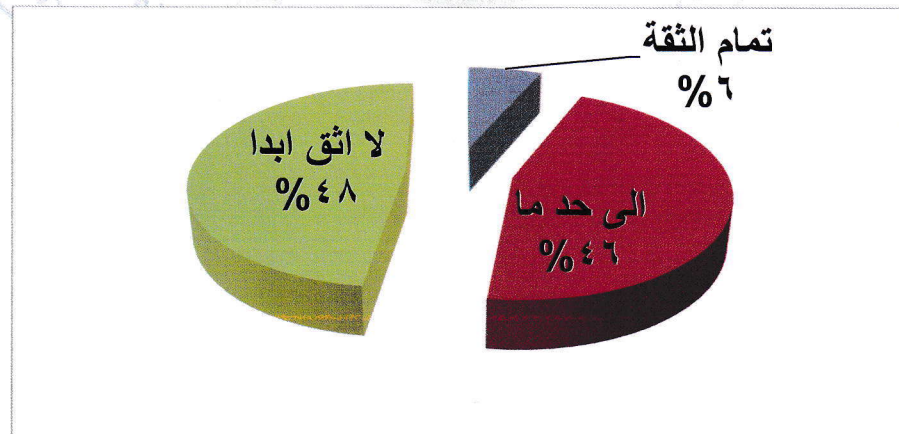
8- يتبين من الشكل (8) ان المبحوثين بنسبة 66% لا يتقون بخطوات الحكومة الحالية في تفعيل قانون الاحزاب، السبب في ذلك ان اهم فقرة في قانون الاحزاب ان لا يمتلك الحزب مليشيا مسلحة بينما الكثير من الاحزاب المشاركة في ادارة الدولة لها مليشيا وهي لا تسمح بتطبيقه كونه يسبب في غلق الحزب اذا لم يحلها وهذا ما لا ترضيه، كما على كل حزب كشف ذممه المالية ليتبين نزاهة او تورط الحزب في الفساد مع العلم كل عراقي يدرك الهيئات والمكاتب الاقتصادية للأحزاب الحاكمة للحصول على اموال غير مشروعة بغطاء قانون من خلال احالة مشاريع لمكاتبهم وكمشينات وغيرها. وان 29% يتقون الى حد ما بخطوات الحكومة الحالية لتفعيل قانون الاحزاب، وان نسبة 5% يتقون كل الثقة بتفعيل قانون الاحزاب من قبل الحكومة الحالية .

الشكل (8)



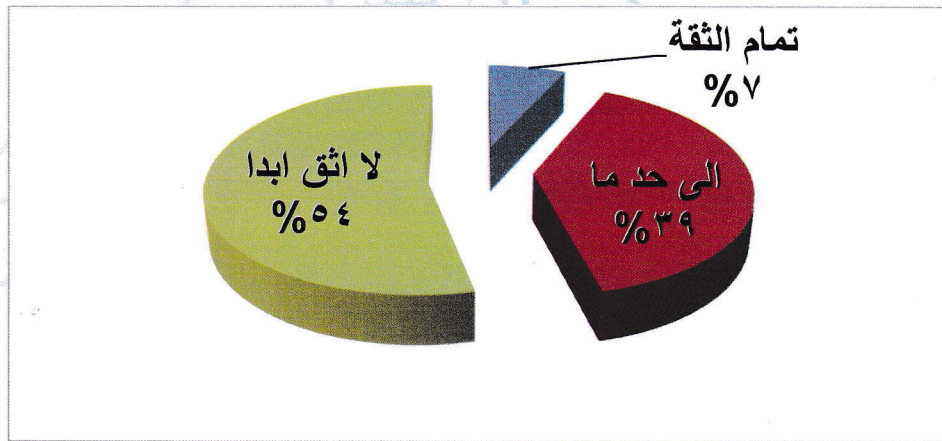
9- في الشكل (9) يتضح من اجابة المبحوثين ان ما نسبته 48% لا يتقون أبداً بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف اعمار المناطق المحررة، وخاصة ان البلد يمر بأزمة اقتصادية جراء جائحة كورونا، وانخفاض اسعار النفط، وازدواج الفساد الذي ينهك الدولة ويعرقل الاعمار، وان 46% الى حد ما يتقون بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف اعمار المناطق المحررة، وان 6% يتقون تمام الثقة بمعالجة ملف اعمار المناطق المحررة.

الشكل (9)



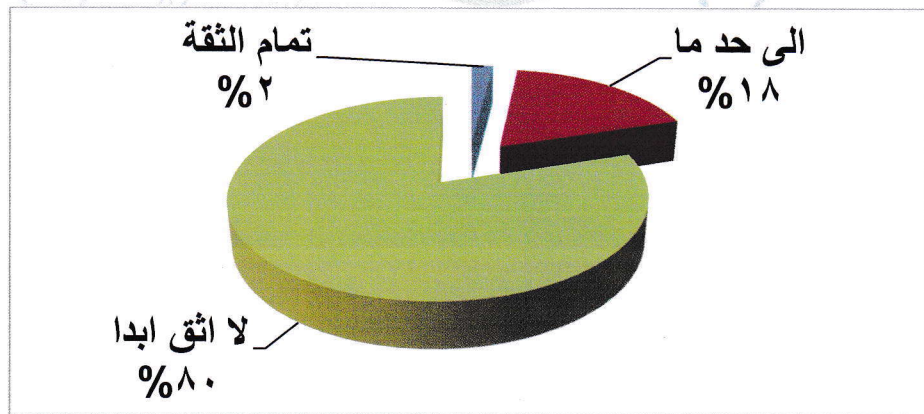
10- في الشكل (10) ان المبحوثين بنسبة 54% لا يتقون ابدأ بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف توفير فرص عمل للشباب والخريجين، وذلك بسبب غياب الاستثمار الحكومي في القطاعات العامة والمشاريع الكبيرة مثلا الاسراع في استكمال ميناء الفاو، وبناء مصافي نفطية مهمة، واعادة عمل المعامل والمصانع المتوقفة، وفتح المجال امام الاستثمارات الخارجية ، وتنشيط القطاع الخاص كل ذلك وغيره يساهم في الحد من البطالة، وان 39% يتقون الى حد ما بخطوات الحكومة الحالية لمعالجة ملف توفير فرص عمل للشباب والخريجين، وان 7% يتقون تمام الثقة في معالجة ملف توفير فرص عمل للشباب والخريجين.

الشكل (10)



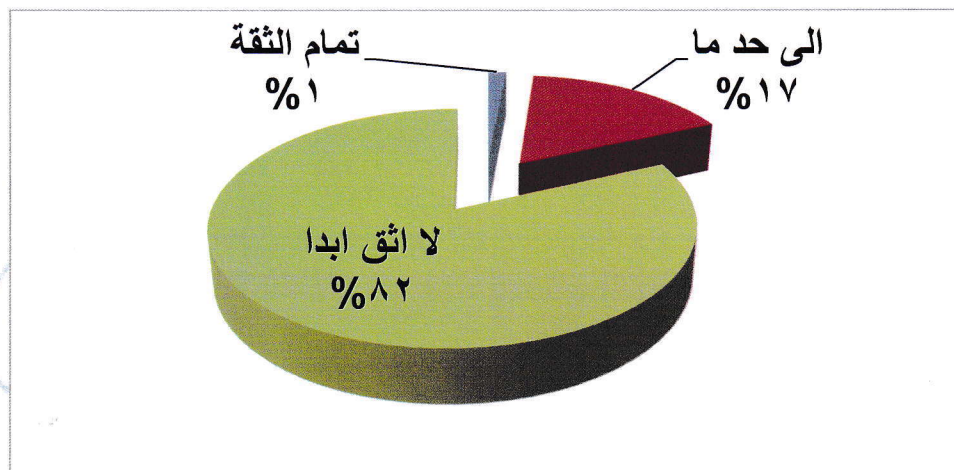
11- يتبين من الشكل (11) ان المبحوثين ما نسبته 80% لا يتقون ابدأ بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة ملف التشريعات المهمة. و واهم التشريعات والتي كانت احد مطالب الشعب والمحتجين هو تشريع قانون انتخابي عادل. وان 18% الى حد ما يتقون بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة ملف التشريعات المهمة، وان نسبة 2% يتقون تمام الثقة في معالجة ملف التشريعات المهمة من قبل البرلمان.

الشكل (11)



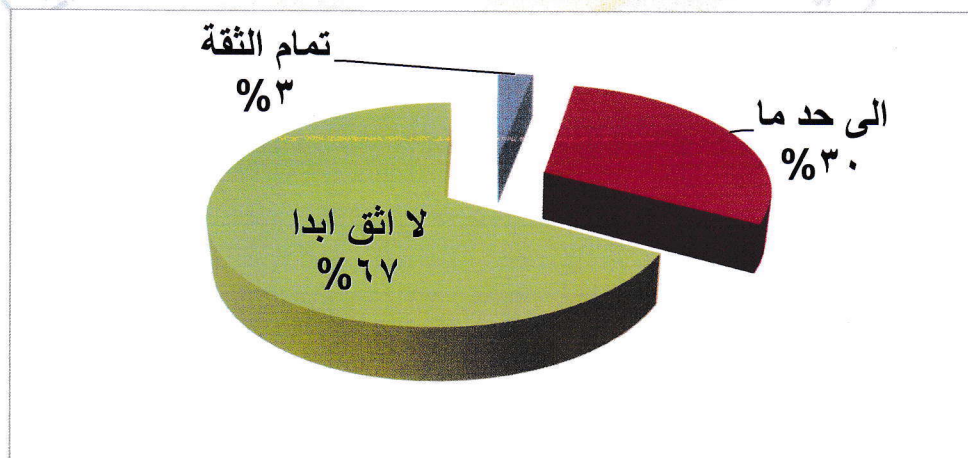
12- يتضح ما في الشكل (12) ان المبحوثين ما نسبته 82% لا يتقون ابدأ بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة التعديلات الدستورية، لأنه يتطلب اتفاق واسع مع كل الاطراف في الاحزاب الحاكمة كما ان الدستور العراقي يعتبر من الدساتير الجامدة بسبب بعض المواد التي تعرقل التعديل. وان 17% يتقون الى حد ما بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة التعديلات الدستورية، وان نسبة 1% يتقون تمام الثقة في معالجة التعديلات الدستورية من قبل البرلمان .

الشكل (12)



13- في الشكل (13) يتبين ان المبحوثين بنسبة 67% لا يتقون ابدأ بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة ملف قانون الانتخابات المزمع اقراره، ويرجع ذلك الى ان الاحزاب الحاكمة منذ 2003 دائما ما تعد قانوناً مفصلاً حسب مصلحتها وبما يناسب فوزها في الانتخابات، وان 30% الى حد ما يتقون بخطوات البرلمان الحالي لمعالجة ملف قانون الانتخابات المزمع اقراره، وان نسبة 3% يتقون تمام الثقة في معالجة ملف الانتخابات المزمع اقراره.

الشكل (13)



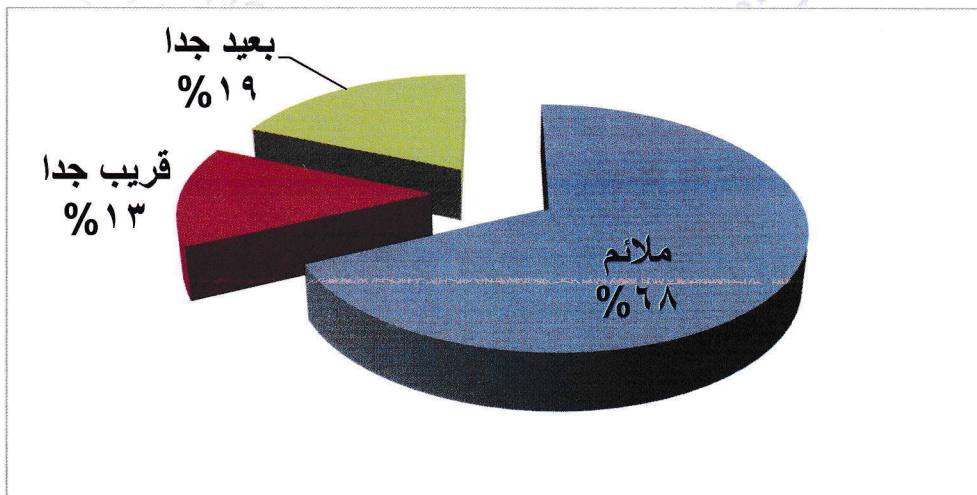
14- في الشكل (14) يتضح ان المبحوثين ما نسبته 90% لا يعتقدون ان مهمة الاصلاح ممكن ان تنبثق من الاحزاب الحالية المشاركة في العملية السياسية، وذلك بسبب ان الاحزاب الحالية الحاكمة منذ 2003 صنعت الكثير من الازمات التي انهكت الشعب سواء ازمات امنية بسبب الطائفية المقيتة، او ازمات اقتصادية بسبب الفساد المستشري بالدولة و انعدام الخطط التنموية، والازمات السياسية القائمة على المحاصصة، وسوء الخدمات، واهمال القطاعات المهمة من قبيل الزراعة والصناعة، وان نسبة 6% ان مهمة الاصلاح من الممكن ان تنبثق من الاحزاب الحالية المشاركة في العملية السياسية، وان نسبة 4% الى حد ما ان ينبثق الاصلاح من الاحزاب الحالية

الشكل (14)



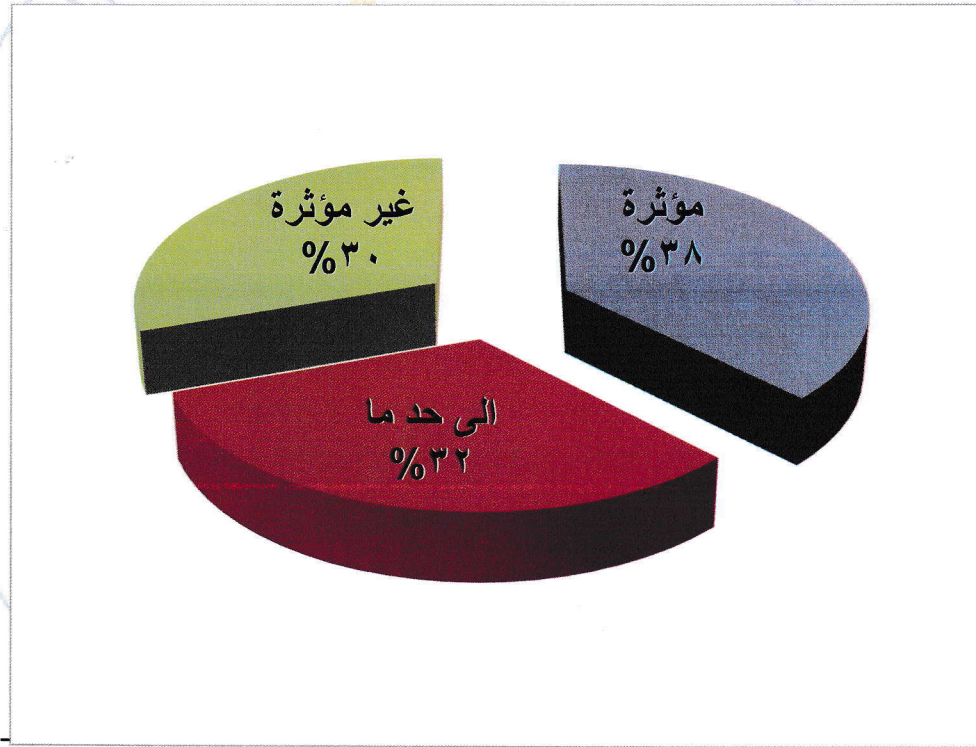
15- يتضح من الشكل (15) ان المبحوثين ما نسبته 68% يرون ان موعد الانتخابات الذي اعلنت عنه الحكومة الحالية والمتوقع اجرائها في (حزيران 2021) ملائم، ان 19% يرون موعد الانتخابات الذي اعلنت عنه الحكومة الحالية والمتوقع اجرائه في (حزيران 2021) بعيد جداً، بينما ما نسبته 13% يرونه موعد قريب جداً ويحتاج الى تمديد اكثر.

الشكل (15)



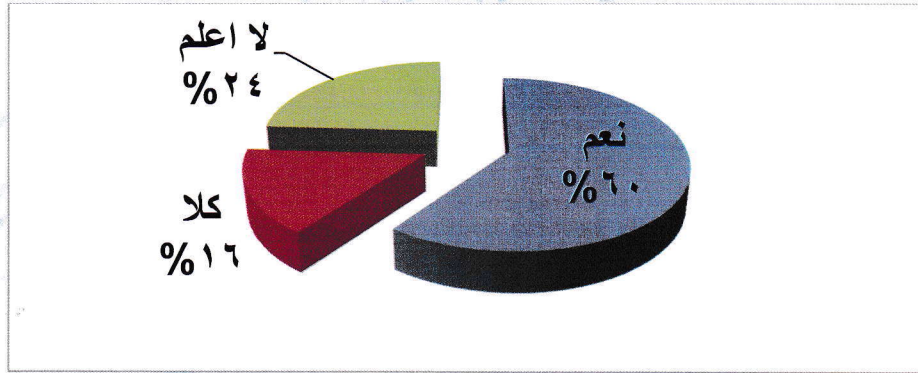
16- يتبين من الشكل (16) ان المبحوثين بنسبة 38% يعتقدون ان مشاركتهم في الانتخابات مؤثرة في تغيير نتائجها، لأنها تعتبر من اهم الوسائل في التغيير نحو الافضل عند اختيار اعضاء برلمان قادرين على تحسس هموم المجتمع وحاجاتهم وطموهم، وان 32% يعتقدون الى حد ما ان مشاركتهم في الانتخابات مؤثرة في تغيير نتائجها ، وبينما ما نسبته 30% يعتقدون ان مشاركتهم غير مؤثرة وغير مجدية بسبب التجارب غير ناجحة في اختيار ممثلين يحققون ما يصبو له الشعب كما ان كل الانتخابات السابقة متهمه بالتزوير وبتصريح سياسيين مشاركين في الحكومة لأن المفوضية هيئة غير مستقلة يتم اختيار اعضاءه من الاحزاب نفسها، ويضاف الى ذلك قانون انتخابات غير عادلة يناسب الاحزاب الحاكمة منذ 2003، وكل أمل الشعب ان يكون قانون انتخاب عادل ومفوضية مستقلة في الانتخابات القادمة وهذا ما طالب به محتجو تشرين .

الشكل (16)



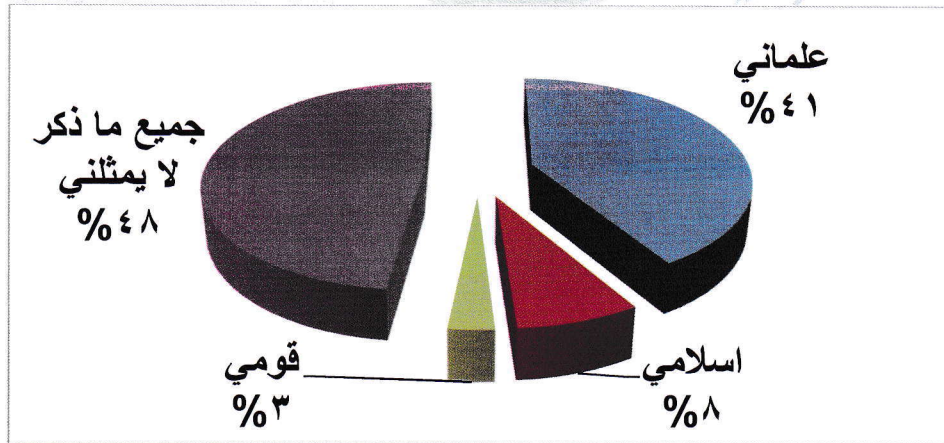
17- في الشكل (17) يتضح من اجابة المبحوثين ما نسبته 60% بأنه على استعداد في المشاركة في الانتخابات القادمة ، وهذا يعتمد بما ستقدمه الحكومة والبرلمان من وعود في تنفيذ مطالب المحتجين في تشكيل مفوضية مستقلة وقانون انتخابي عادلة وظهور احزاب سياسية بديلة للأحزاب الحاكمة التي فشلت في ادارة الحكومة، وأن 24% لا يعلم اذا ما سيشترك أم لا يشارك بالانتخابات القادمة لأنه يعتمد ذلك على مدى تشكيل مفوضية مستقلة وقانون انتخابي عادل ايضاً، وأن 16% غير مستعد للمشاركة في الانتخابات القادمة. لانعدام ثقته بالحكومة والاحزاب في اجراء اصلاحات تسمح في أعداد انتخابات نزيه وشفافة

الشكل (17)



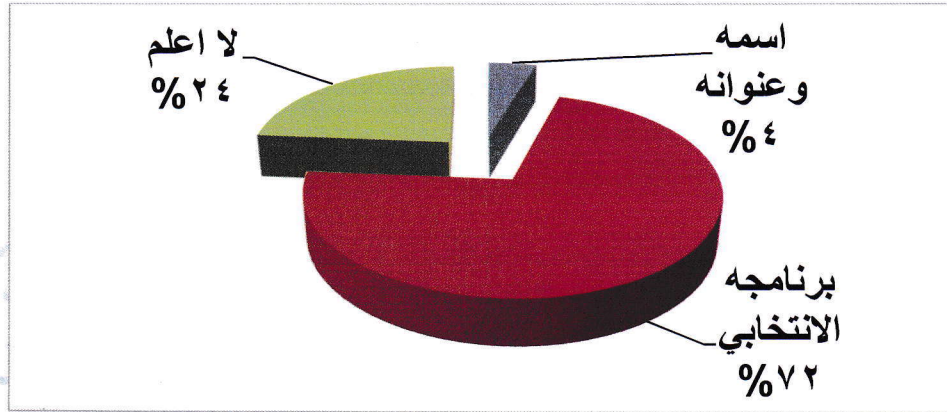
18- يتبين من الشكل (18) ان المبحوثين بنسبة 48% لا يرغبون في انتخاب اي كيان سياسي تحت مسمى اسلامي أو قومي أو علماني وان كل هذه المسميات لا تمثلهم لأن الاحزاب الحاكمة منذ 2003 والتي فشلت في ادارة الدولة استخدمت شعارات تحت هذه المسميات فانعدمت الثقة بها وكل ما ترغب به هو تقديم برامج سياسية واقعية واجرائية تساهم في الاصلاح، وأن 41% سيمنحون صوتهم في الانتخابات القادمة الى الكيان السياسي العلماني، اما ما نسبته 8% سينتخبون كيان سياسي تحت مسمى اسلامي، وأن 3% سيدلون بصوتهم لكيان ساسي قومي.

الشكل (18)



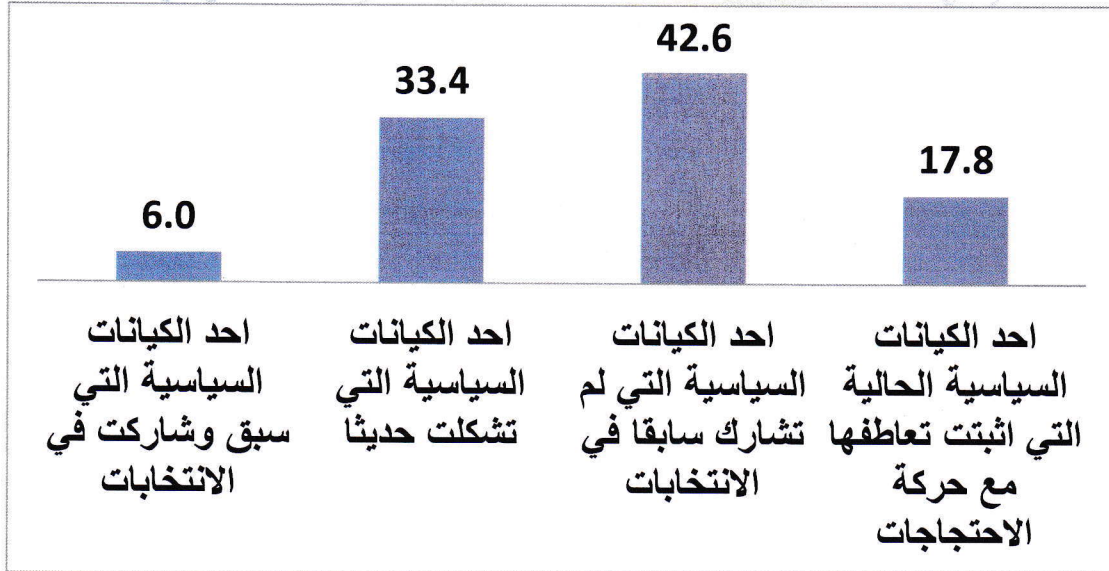
19- يتبين من خلال الشكل (19) ان المبحوثين بنسبة 72% ما يهتم أكثر في الكيان السياسي هو برنامج الانتخابي الذي سيتعاهد في تطبيقه عند المشاركة في الحكومة ولا يعنيه أسمه أو عنوانه، بينما ما نسبته 24% هو غير مقرر بعد على الطريقة التي يختار بها وينتخب سواء أكان على وفق اسم وعنوان الكيان السياسي أم على برنامج الانتخابي، وان 4% سينتخب وفق أسم وعنوان الكيان السياسي .

الشكل (19)



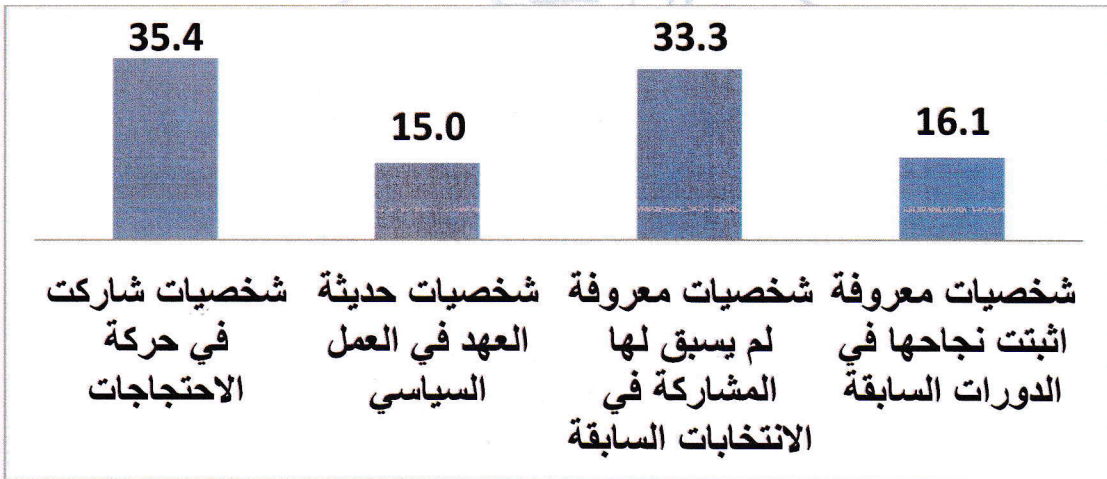
20- في الشكل (20) ان المبحوثين بنسبة 42,6% بأنه اذا ما شارك في الانتخابات القادمة سيختار أحد الكيانات السياسية التي لم تشارك سابقاً في الانتخابات بسبب فشل كل الاحزاب التي استلمت الحكومة في الفترات السابقة، وان ما نسبته 33,4% بأنه لو شارك في الانتخابات القادمة فإنه سيصوت الى احد الكيانات السياسية التي تشكلت حديثاً، بينما بنسبة 17,8% سوف يختار احد الكيانات السياسية الحالية التي اثبتت تعاطفها مع الحركة الاحتجاجية اذا ما شارك في الانتخابات القادمة ، وان 6,0% اذا ما كان عازماً على المشاركة في الانتخابات فإنه سينتخب أحد الكيانات السياسية التي سبق وشاركت في الانتخابات.

الشكل (20)



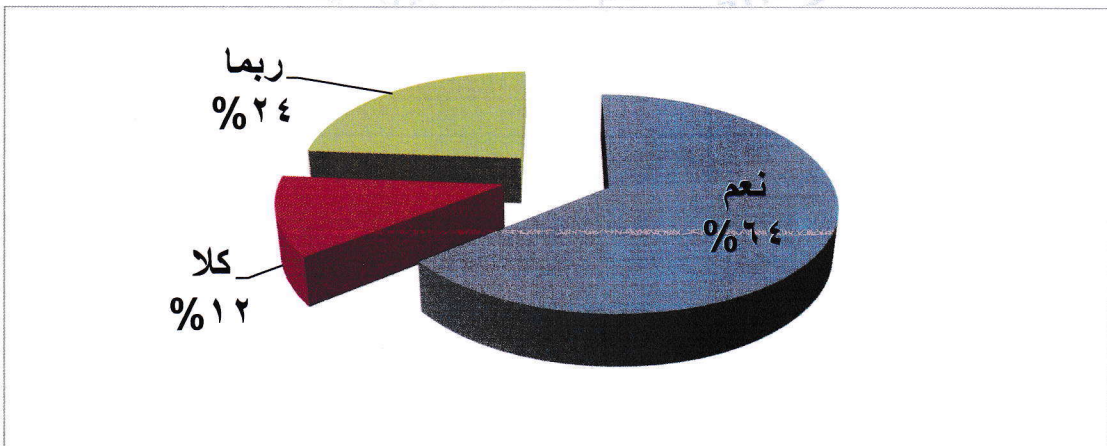
21- في الشكل (21) ان المبحوثين بنسبة 35,4% يعبرون عن رأيهم بأنهم فيما لو شاركوا في الانتخابات القادمة، سيختارون الشخصيات التي قد شاركت في حركة الاحتجاج على اعتبار انها معارضة لحكم الاحزاب السابقة الذي من الممكن ان يكون قادر على احداث التغيير المنشود، كما عبر بنسبة 33,3% بأنهم فيما لو شاركوا في الانتخابات القادمة، سيختارون الشخصيات المعروفة التي لم يسبق لها المشاركة في الانتخابات السابقة، بينما عبر بنسبة 16,1% سيختارون شخصيات معروفة اثبتت نجاحها في الدورات السابقة، وان 15,0 سيختارون شخصيات حديثة العهد في العمل السياسي.

الشكل (21)



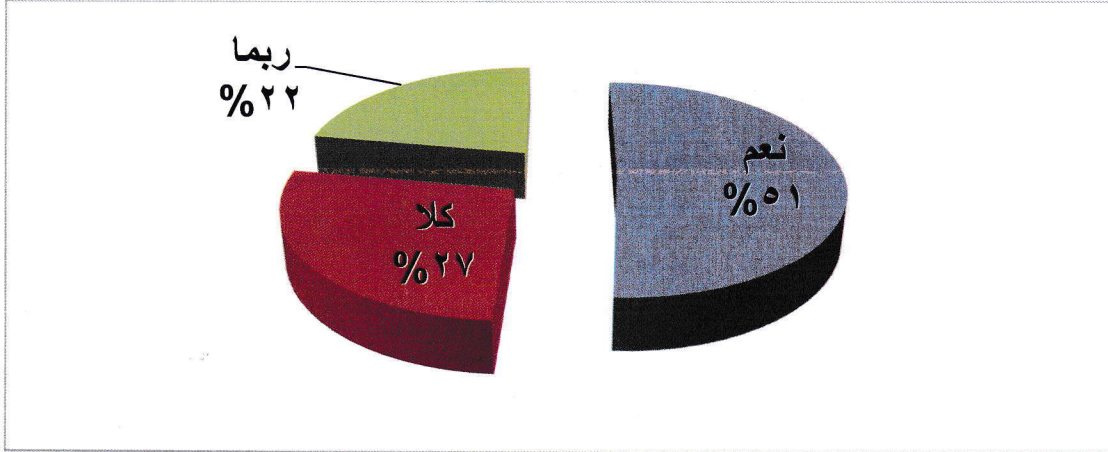
22- ان المبحوثين في الشكل (22) بنسبة 64% يؤيدون بـ (نعم) لفكرة تشكيل كيان سياسي جديد لم يسبق له المشاركة في العملية السياسية لأنهم يأسوا من الاحزاب التي حكمت منذ 17 سنة بمحاخصة حزبية وحكومة يخيم الفساد في كافة مؤسساتها دون اي خطوة جادة في الاصلاح بل من سيء الى اسوء، كما بنسبة 24% يؤيدون بـ (ربما) لفكرة تشكيل كيان سياسي جديد لم يسبق له المشاركة في العملية السياسية . بينما بنسبة 12% اجاب بـ (كلا) لفكرة تشكيل كيان سياسي جديد لم يسبق له المشاركة في العملية السياسية.

الشكل (22)



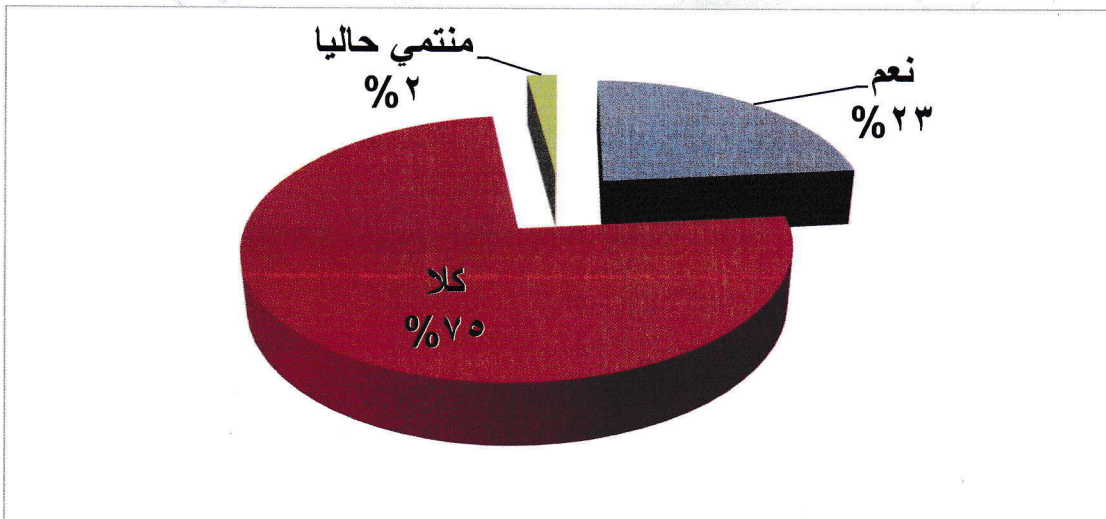
23- في الشكل (23) ان المبحوثين ما نسبته 51% يرون الضروري تحول حركة الاحتجاجات الى كيان سياسي يشارك في الانتخابات القادمة، لأنه من دون بديل سياسي للأحزاب التي تحاصفت في ادارة الحكومة منذ 2003 لم يتحقق الاصلاح الذي يصبو له الشعب. كما ما نسبته 27% يرون ليس من الضروري تحول حركة الاحتجاجات الى كيان سياسي يشارك في الانتخابات القادمة. بينما بنسبة 22% اجاب بـ (ربما) من الضروري تحول حركة الاحتجاجات الى كيان سياسي يشارك في الانتخابات القادمة.

الشكل (23)



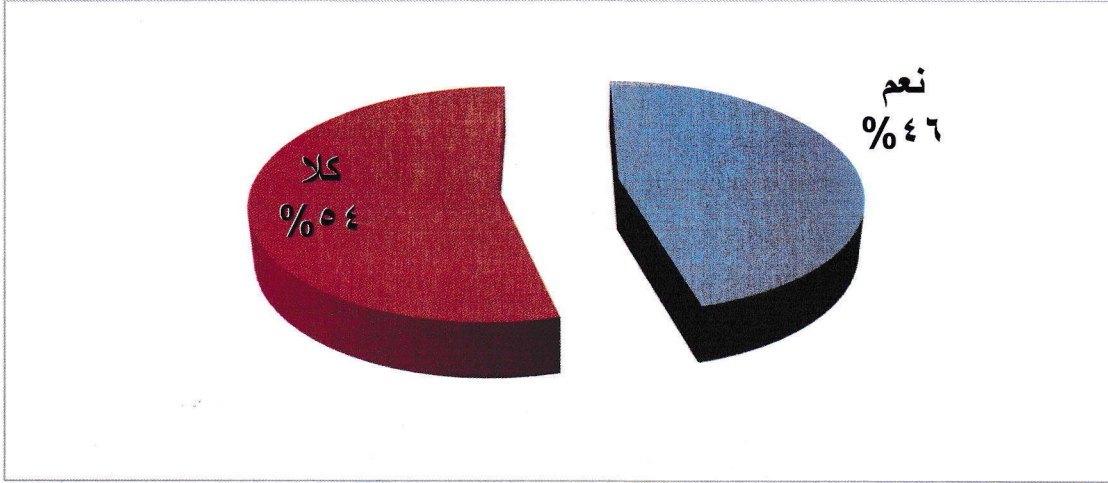
24- ان المبحوثين من الشكل (23) ما نسبته 75% لا يفكرون يوما بالانتماء والانخراط في العمل السياسي تحت مظلة كيان او حزب جديد، بسبب فشل الاحزاب الحاكمة يعتقد الكثير من العراقيين ان الانخراط في الاحزاب يمثل سبة ومثلية، بينما بنسبة 23% اجاب بـ (نعم) بأنهم يفكرون بالانتماء والانخراط في العمل السياسي تحت مظلة كيان او حزب جديد. وان 2% انه منتمي الى حزب سياسي.

الشكل (24)



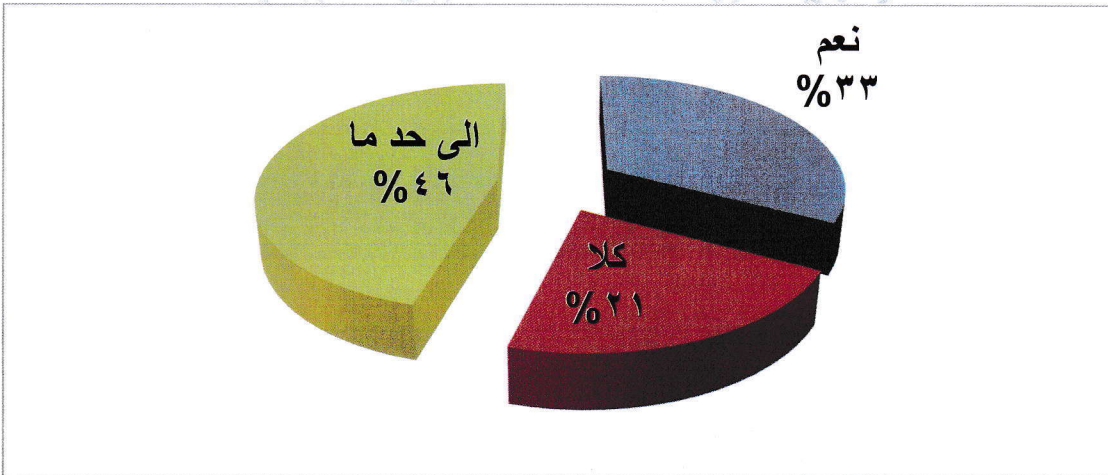
25- ان المبحوثين في الشكل (25) بنسبة 54% لا يعتقدون ان حركة الاحتجاجات الحالية من شأنها ان تغير شكل الحكومة القادمة، لأن الاحزاب التي حكمت خلال 17 سنة قد زجت كل اتباعها في دوائر الدولة وليس لها نية في اجراء اصلاحات تحسن من الواقع المزري التي يعاني منه الشعب، بينما ما نسبته 46% يعتقدون ان حركة الاحتجاجات الحالية من شأنها ان تغير شكل الحكومة القادمة.

الشكل (25)



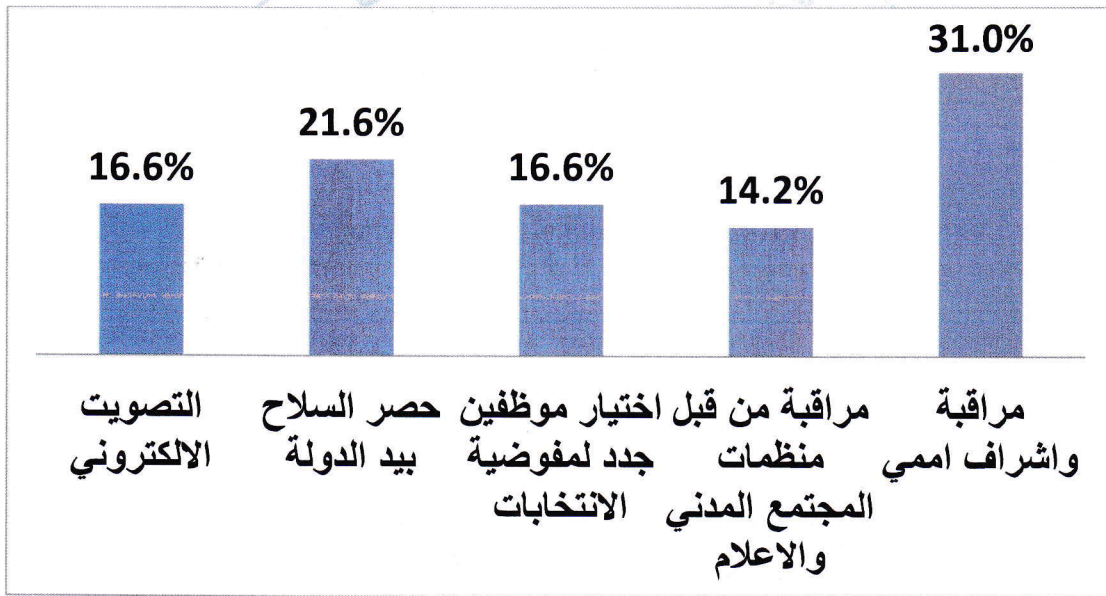
26- في الشكل (26) ان المبحوثين بنسبة 46% أجابوا بـ (الى حد ما) أن الانتخابات القادمة فرصة حقيقية لإحداث تغيير على المستوى (السياسي-الخدمي - الامني) في البلد، كأمل وتوقع ان تكون الانتخابات القادمة أفضل من غيرها في اختيار ممثلين عن الشعب قادر على اصلاح حقيقي لما يجري من فساد وفوضى في وقتنا الحالي، وان 33% أجابوا بـ (نعم) اذ يرون بأن الانتخابات القادمة فرصة حقيقية لإحداث تغيير على المستوى (السياسي-الخدمي - الامني) في البلد، وان 21% أجابوا بـ (كلا) فهم لا يعتقدون ان الانتخابات القادمة فرصة حقيقية لإحداث تغيير على المستوى (السياسي-الخدمي - الامني) في البلد.

الشكل (26)



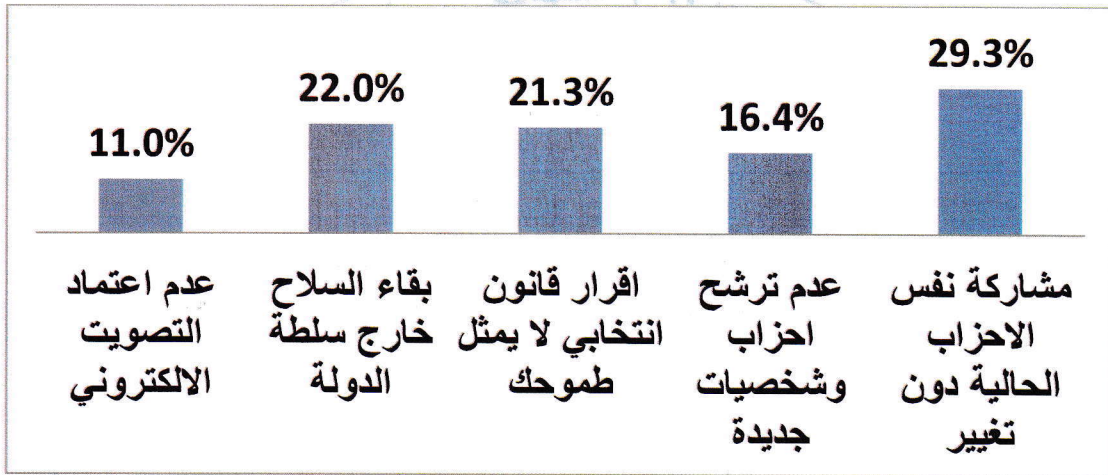
27- ان المبحوثين من الشكل (27) بنسبة 31,0% أن اهم الخيارات التي تحقق عملية انتخابية نزيهة هو ان تكون بمراقبة واشراف أممي لأن الانتخابات السابقة وباعتراف اعضاء برلمانيين وسياسيين مشاركين في الحكومة انها تُزور في كل مرة لذلك من السليم ان تكون بأشراف أممي، وان نسبة 21,6% كي نحقق انتخابات نزيه لأبد من حصر السلاح بيد الدولة، لأسباب تتعلق من خشية التعرض للاغتيال فيما لو طرح مرشحين اقوياء ينافسون الاحزاب، بينما بنسبة 16,6% لتحقيق انتخابات نزيهة لابد من اختيار موظفين جدد لمفوضية الانتخابات، وان نسبة 16,6% من الاجدر اعتماد التصويت الالكتروني، وان 14,2% لتحقيق انتخابات عادلة يحتاج الى مراقبة منظمات المجتمع المدني و الاعلام.

الشكل (27)



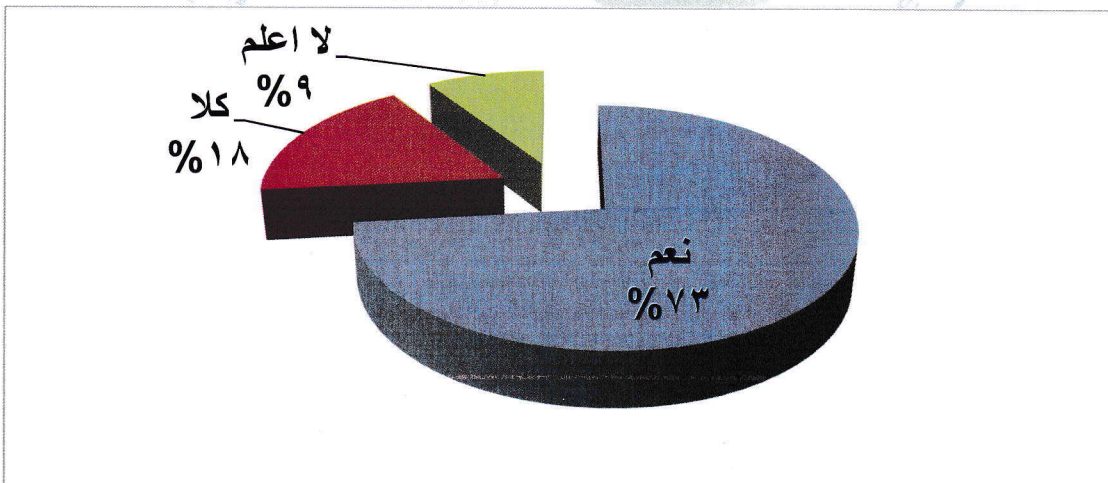
28- من الشكل (28) ان المبحوثين بنسبة 29% فيما اذا قرر مقاطعة الانتخابات فهو بسبب مشاركة الاحزاب الحالية دون تغيير، بذلك يعتقدون ما من جدوى في تغيير الحال الذي يرجوه كل عراقي بعدما اتضح ان الاحزاب لا ترغب في الاصلاح. وان نسبة 22,0% بانهم سيعزفون عن الانتخابات اذا ما بقي السلاح خارج سلطة الدولة، بينما ما نسبته 21,3% اذا كان اقرار القانون الانتخابي لا يمثل طموحنا سوف لم نشترك بالتصويت، كما ما نسبته 16% في حالة لم ترشح احزاب او شخصيات جديدة فأننا لم نشترك في الانتخابات القادمة، وان 11% لم ندلوا بأصواتنا اذا لم يُعتمد التصويت الالكتروني.

الشكل (28)



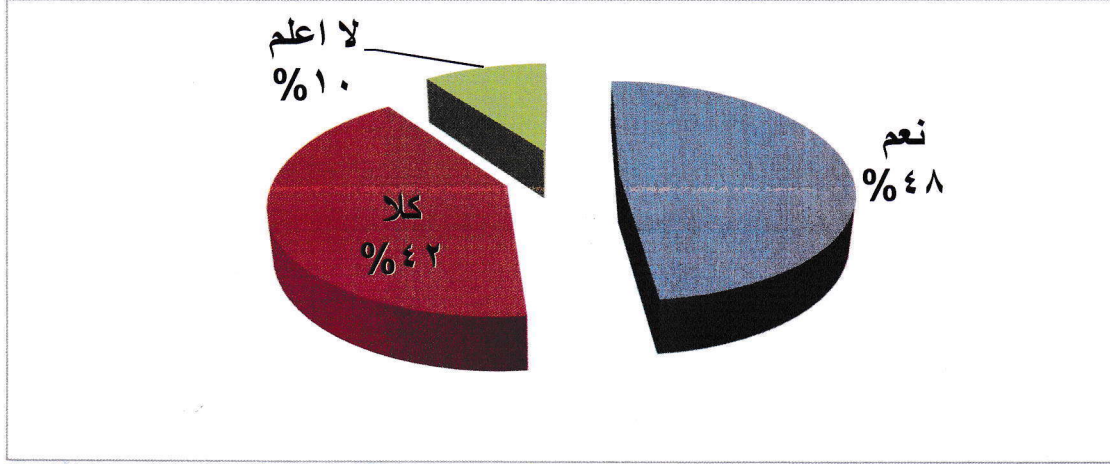
29- ان المبحوثين في الشكل (29) ما نسبته 73% يؤيدون إلغاء تصويت عراقي الخارج، بسبب التزوير الذي يشوب الانتخاب وبسبب غياب المراقبة الجادة وانعدام استقلال المفوضية، كما ما نسبته 9% لا يعلم مدى فائدة أو ضرر إلغاء تصويت عراقي الخارج، بينما بنسبة 18% يرفض إلغاء تصويت عراقي الخارج.

الشكل (29)



30- في الشكل (30) ان المبحوثين ما نسبته 48% مع إلغاء تصويت منتسبي الاجهزة الامنية، وذلك بما يشوب الانتخابات من تزوير وان اغلب منتسبي الاجهزة الامنية يتأثر بمسؤوله في السلطة او بعض الاحيان بالضغط والتهديد كي يصوت بما لا يرغب من قبل متنفذين في السلطة. كما ما نسبته 42% ليس مع إلغاء تصويت منتسبي الاجهزة الامنية، بينما ما نسبته 10% لا يعلم اذا من الصحيح إلغاء تصويت منتسبي الاجهزة الامنية.

الشكل (30)



الاستنتاجات

يتمحور الاستبيان للوصول الى رأي المواطن عن الانتخابات السابقة واسباب مشاركته بها، وما تقيمه لأداء الحكومة والبرلمان الحالي، وما هي رؤيته ازاء القضايا المستقبلية المتعلقة بالانتخابات القادمة سنة 2021 كما صرحت الحكومة بذلك وأي الخيارات تعد الافضل بالنسبة له

اهم نتائج الاستبيان

- ان وعي المجتمع يتجه نحو التحرر من التأثير الحزبي والعشائري والديني والعائلي في اختيار المرشح الذي يمثله في الحكومة، فهو ينظر للانتخابات على أنها ممارسة منطلقة من الحق دستور و الحق الوطني.
- ان المواطن لم ينتخب في الانتخابات السابقة سنة 2018 لأنه غير مقنع بالأحزاب المشاركة والتي تتكرر في مرحلة انتخابية مع استمرار فشلها وفسادها في إدارة الدولة، وبذلك هم يعتقدون عدم جدوى المشاركة لأن النتائج معرفة مسبقاً في فوز نفس الاحزاب التي تناوبت على السلطة. والبعض غير مقتنع بالعملية السياسية التي لم تجلب سوى الازمات.

- يقيم المواطنين اداء الاحزاب بالضعيف و هي احزاب غير مرحب بها ان تستمر في قيادة البلد.
- ينظر المواطن بنسبة كبيرة بعدم الثقة الى اداء الحكومة الحالية المتمثلة برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في ان تقدم الخدمات الاساسية، وبنسبة متقاربة غير متيقن لكنه يحتمل ان تنجح حكومته ان تقدم شيء ملموس، ونسبة قليلة تعتقد وتؤمن ان تقدم هذه الحكومة الخدمات الاساسية.
- نسبة كبيرة من المواطنين يعتقدون ان الحكومة الحالية غير قادرة على حل ملف النازحين في عودتهم الى مناطقهم المحرر، وبنسبة مشابهة يحتمل ان تحل الحكومة ملف النازحين في ارجاعهم الى مناطقهم . وقليل جدا يثق بان الحكومة يمكنها حل مشكلة النازحين.
- يعتقد معظم المواطنين ان الحكومة الحالية غير قادرة في تحقيق ملف حصر السلاح بيد الدولة.
- يرى اغلب المواطنين ان الحكومة الحالية لا تقدم على خطوة تطبيق قانون الاحزاب والذي سيضر كل الاحزاب الحاكمة.
- المواطنون بنسبة كبيرة لا يعتقدون ان الحكومة قادرة في أعمار المناطق المحرر، وبنسبة متقاربة يرون من المحتمل ان تنجح الحكومة في اعمارها، ونسبة قليلة يثق بالحكومة ان تكون جادة بذلك.
- الغالبية من المواطنين يعتقدون ان الحكومة الحالية لا يمكنها ان تحل ملف توفير فرصة عمل للشباب والخرجين اصحاب الشهادات.
- ان أكثر المواطنين لا يتقون ان يقدم البرلمان الحالي على حل ملف التشريعات المهمة .
- عموم المواطنين يعتقدون ان البرلمان الحالي غير جاد بالمطالب الشعبية التي تصر على التعديلات الدستورية.
- بنسبة كبيرة من المواطنين يرون ان البرلمان الحالي لا يقوم بمعالجة تعديلات قانون الانتخابات المزمع اقراره كما طالب عموم الشعب والمتظاهرين.
- الاعم الاغلب من الشعب لا يعتقدون ان مهمة الاصلاح تنبثق من الاحزاب الحالية المشاركة في العملية السياسية والتي تمتلك زمام الامور في الدولة.
- يرى المواطنون ان موعد الانتخابات القادم والذي اعلنته الحكومة الحالية يعتبر وقت ملائم ويتجاوب مع المطالب الشعبية.
- ان المواطنون يعتقدون ان مشاركتهم في الانتخابات مؤثرة في تغيير نتائجها بالنسبة الى الانتخابات السابقة لكن من المرجح ان لا نحقق ما نأمله وكما ينبغي.
- النسبة الاكبر من المواطنين مستعدين للمشاركة في الانتخابات القادمة.
- ان الكثير من المواطنين لا يرغبون في انتخاب اي كيان سياسي تحت مسمى اسلامي أو قومي أو علماني وان كل هذه المسميات لا تمثلهم، وبنسبة متقاربة تقريباً ينتخبون كيان سياسي تحت مسمى علماني .

- ان الاغلب من المواطنين ما يهمهم أكثر في الكيان السياسي هو برنامج الانتخابي الذي سيتعاهد في تطبيقه عند المشاركة في الحكومة ولا يعينهم أسمه أو عنوانه.
- ان اكثر المواطنين اذا ما شارك في الانتخابات القادمة سيختار أحد الكيانات السياسية التي لم تشارك سابقاً ، أو سيصوتون الى احد الكيانات السياسية التي تشكلت حديثاً، أو يختار احد الكيانات السياسية الحالية التي اثبتت تعاطفها مع الحركة الاحتجاجية.
- ان المواطنين بأنهم فيما لو شاركوا في الانتخابات القادمة، سيختارون الشخصيات التي قد شاركت في حركة الاحتجاج على اعتبار انها معارضة لحكم الاحزاب السابقة الذي من الممكن ان يكون قادر على احداث التغيير المنشود. أو سيختارون الشخصيات المعروفة التي لم يسبق لها المشاركة في الانتخابات السابقة .
- حسب رأي المواطنين من الصائب تشكيل حزب سياسي بديل للأحزاب الحاكمة التي اثبت فشلها وفسادها خلال فترة ادارتها للدولة.
- يرى المواطنون من الضروري تحول حركة الاحتجاجات الى كيان سياسي يشارك في الانتخابات القادمة ليشكل بديل سياسي.
- أغلب المواطنين لا يرغبون في الانخراط في الاحزاب السياسية الجديدة .
- لا يعتقد الكثير المواطنين ان حركة الاحتجاجات الحالية من شأنها ان تغير شكل الحكومة القادمة.
- يرى المواطنون نوعاً ما أن الانتخابات القادمة فرصة حقيقية لإحداث تغيير على المستوى (السياسي-الخدمي - الامني) في البلد.
- اهم ما يراه المواطن في تحقيق انتخابات نزيه وعادلة عندما تخضع لمراقبة واشراف أممي وحصر السلاح بيد الدولة ، وبليه بالأهمية اختيار موظفين جدد في مفوضية الانتخابات، واعتماد الانتخاب الالكتروني، وان تخضع الانتخابات الى مراقبة من قبل المنظمات المجتمع المدني والاعلام.
- ان المواطنين فيما اذا قرر مقاطعة الانتخابات فهو بسبب مشاركة الاحزاب الحالية دون تغيير، أو اذا ما بقى السلاح خارج سلطة الدولة، أو اذا كان اقرار القانون الانتخابي لا يمثل الطموح ، أو في حالة لم ترشح احزاب او شخصيات جديدة ، أو اذا لم يكن يُعتمد التصويت الالكتروني.
- أغلب المواطنين يؤيدون الغاء تصويت عراقي الخارج، بسبب التزوير الذي يشوب الانتخابات في خارج القطر مع غياب المراقبة الجادة .
- الكثير من المواطنين مع الغاء تصويت منتسبي الاجهزة الامنية. وبنسبة مقاربة لا يرى ذلك.

التوصيات

- لأننا نمر في تجربة ديمقراطية جديدة و خاصة وأننا قد عشنا في ظل خمس وثلاثين سنة من الديكتاتورية نحتاج الى تكثيف الجهود في التوعية المتواصلة لتبيان اهمية الانتخابات وكيفية تحقيقها بما يخدم الوطن والشعب والتحرر من الانتخاب القائم على التأثير الاسري والقبلي والديني، كما من الضروري التوعية بثقافة ان الانتخابات هي من أهم وسائل التغيير في المجتمع مع السعي والضغط لتحقيق قانون انتخابي عادل ومفوضية مستقلة لنحصل على انتخابات نزيهة وعادلة .
- اقرار قانون انتخابي عادلة ومفوضية مستقلة فهو مطلب شعبي لا يمكن التغاضي عنه.
- على الاحزاب الحاكمة في السلطة ان تقترب من الشعب لأنها اصبحت غير مرحب بها من خلال اصلاحات جادة أو الاعتراف بالخطأ والتنحي عن السلطة .
- حسم ملف النازحين واعادتهم الى مناطقهم المحرر كي يسمح لهم المشاركة في الانتخابات دون تزوير كما حصل في الانتخابات السابقة .
- حصر السلاح بيد الدولة من الميليشيات والعشائر فهو اهم مطلب للشعب والمتظاهرين.
- تطبيق قانون الاحزاب على كل الاحزاب المشاركة في الحكومة وتطبيق اهم فقراته في منع تشكيل ميليشيات تابع لها وكشف الذمم المالي.
- حسم التشريعات المهمة وكافة الدعم اللوجستي لتحقيق الانتخابات في وقتها المحدد.
- تشكيل كيانات سياسية جديدة تكون بديلة للأحزاب الحاكمة.
- تقديم مرشحين من الاحتجاجات أو من الذين لم يشاركوا سابقا في السلطة .
- ان تخضع الانتخابات الى الرقابة الدولية واشراف اممي، واختيار موظفين جدد لمفوضية الانتخابات، واعتماد الانتخاب الالكتروني، وتخضع الانتخابات الى مراقبة المنظمات المجتمع المدني والاعلام.
- الشفافية العالية في العمل على لوائح المفوضية والتعاقدات التي تخص التقنيات في العمليات الانتخابية.
- الغاء تصويت عراقيو الخارج بسبب التزوير الحاصل في الانتخابات السابقة.
- الغاء تصويت الاجهزة الامنية.